الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي

باردو في 05 جوان 2013

التقرير النهائي
للجنة الهيئات الدستورية

عقدت لجنة الهيئات الدستورية يوم الثلاثاء 04 جوان 2013 على الساعة العاشرة والنصف صباحا جلسة برئاسة السيد جمال الطوير رئيس اللجنة للنظر في الصياغة النهائية لنص مشروع الدستور المحال إليها من طرف الهيئة المشتركة للتنسيق و الصياغة وإبداء الرأي في باب الهيئات الدستورية المستقلة.

وتدارست التعديلات التي أدخلتها الهيئة على النص الأصلي الذي أقرّته اللجنة.

وتمحور النقاش بصفة خاصة حول المسائل التالية:

- منهجية عمل الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة وعلاقتها بعمل اللجنة
- باب الهيئات الدستورية (فصلا فصلا) في نص مشروع الدستور.
- الأحكام الانتقالية المتعلقة بالهيئات الدستورية.

1. منهجية عمل الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة :

عبّر جل أعضاء اللجنة الحاضرين عن عدم رضاهم بما اعتبروه تجاوز الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة لصلاحياتها بحذفها لبعض مقترحات اللجنة المضمنة بالنص الأصلي وعدم الرجوع إلى مكتب اللجنة في ذلك و ترك المجال لها إلا لإبداء الرأي فقط والحال أن عمل اللجنة هو نتيجة مجهود متواصل وتوافق بين أعضائها.

الواردات عدد 154 ع/ت
10 جوان 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2. باب الهيئات الدستورية (فصلا فصلا) في نص مشروع الدستور:

تمت قراءة الفصول ذات العلاقة قراءة نقدية شاملة تناولت عدة مسائل تمثلت في النقاط التالية:

- الفصل 122 :

كانت الملاحظات حول إضافة عبارة "سبل مساءلتها" لنص الفصل في فقرته الأخيرة ومدى تكبيلها لعمل الهيئات الدستورية و المس من استقلاليتها. كما سجل أحد النواب احترازه على عبارة "و تكون مسؤولة أمامه".

- الفصل 123 :

أثيرت في هذا الفصل مسألة تنظيم الانتخابات و حذف عبارات "الوطنية و الجهوية والمحلية" من النص الأصلي الذي اعتمدته اللجنة.

- الفصل 126 :

تناول أعضاء اللجنة الحذف من نص الفصل لعبارات "حقوق الأجيال القادمة" و"رسم استراتيجيات البحث العلمي" و صلاحية النظر في السياسات العامة و نشر آراء هيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة في مشاريع القوانين ذات الصلة بمجالات اختصاصها ونشر تعليل عدم الأخذ بها من قبل السلطة التشريعية، بينما تمّ من ناحية أخرى التوسيع في مجال اختصاص هذه الهيئة و رأوا في ذلك إفراغا للهيئة من محتواها.

3. الأحكام الانتقالية الخاصة بالهيئات الدستورية:

تمّ التطرق في هذا الباب إلى الفصل 146 وما أتى فيه من مسألة التنصيص على أجل محدد لإحداث الهيئات الدستورية.

وعلى ضوء هذه الملاحظات تولّى السيد رئيس اللجنة ّ توضيح الظروف التي تمّ فيها النقاش والتي حددت ملامح المشروع النهائي والمتمثلة في العوامل التالية:

- المشروع الوارد من اللجان التأسيسية على الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة التي أخذت بعين الاعتبار حجم الجهد المبذول من اللجنة وجديّة عملها.
- نتائج الحوار الوطني و المسائل الخلافية التي تمّ التوافق حولها والواردة في شكل أفكار ومبادئ عامة وليس في شكل نصوص جاهزة والتي تمّ إدراجها بنسبة كبيرة في نص مشروع الدستور.
- آراء خبراء القانون الدستوري و خبراء اللغة الذين تمّ التشاور معهم طيلة أسبوع.

توصيات اللجنة:

أ) كان التوجه العام لأعضاء اللجنة اعتبار كلمة "انتخابات" الواردة بالفصل 123 من هذا المشروع للدستور تعبّر عن المضمون ولا تستدعي إضافة "الوطنية والجهوية والمحلية". كما تمسك البعض بضرورة إدراجها.

ب) شدّدوا على وجوب تضمين حقوق الأجيال القادمة واستراتيجيات البحث العلمي بنص الفصل 126 ليصبح التالي: "تستشار هيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة وجوبا في مشاريع القوانين المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفي مخططات التنمية واستراتيجيات البحث العلمي **للحفاظ** على حقوق الأجيال القادمة في تنمية مستدامة".

ج) تمسك أحد النواب بإلغاء هيئة التنمية المستدامة و حقوق الأجيال القادمة و هيئة الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد و مجلس الجماعات المحلية (فصل 138) الوارد في باب السلطة المحلية. و تعويضهم بالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي.

د) أما بخصوص الأحكام الانتقالية فكانت هناك أربعة توجّهات: فمن الأعضاء من أشار إلى التنصيص في الفصل 146 من مشروع الدستور في صيغته النهائية على أجل محدد لإحداث الهيئات الدستورية بينما تمسّك البعض الآخر بعدم إلزام المشرّع وترك المجال له في هذا الأمر. و اقترح أحد الأعضاء أن يتكفل مجلس نواب الشعب بسنّ القوانين المحدثة للهيئات و المؤسسات الدستورية. أما بالنسبة لباقي الأعضاء فقد تمّ اقتراح عقد جلسة مشتركة مع بقية اللجان ذات العلاقة بإنشاء الهيئات والمؤسسات الدستورية وهي لجنة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والعلاقة بينهما ولجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري وذلك لمزيد التشاور والتفكير بحثا عن التوافق في هذا الشأن.

هذا وقد اجتمعت لجنة الهيئات الدستورية يوم الأربعاء 5 جوان 2013 و اطّلعت على التقرير و أقرّته.

رئيس اللجنة

جمال الطوير

المقرر